محاولة لفهم البعد السوسيولوجي في دولة الأمير عبد القادر
(مقاربة سوسيولوجية خلدونية)

د/قريفة حميد

جامعة غرداية

ملخص باللغة العربية:

يعد الامير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية المعاصرة، وقد أبهرت تجربته في تأسيس الدولة الكثير من المفكرين في العلوم الاجتماعية، ونحن ننطلق في تحديد هذه التجربة من خلال المعاينة التاريخية التي تشهد أن الجزائريين حافظوا على إنتائهم إلى الإسلام وعلى الوحدة الاجتماعية تحت لواء الأمير عبد القادر بعد سقوط الجهاز السياسي الذي كان ممثلا في الحكم العثماني. فدولة الأمير عبد القادر أخذت داخل فضائها البناء الاجتماعي و الثقافي, و بالتالي كانت بعثا جديدا لمملكة الزيانيين.

إن فكرة تشكيل الدولة أو السلطة كانت متواجدة، و سعى الأمير عبد القادر إلى إعطاء وجه جديد للسلطة من خلال إبعاد ممثلي السلطة التركية و اللجوء إلى الممثلين الحقيقيين للمجتمع المحلي و الذين كانوا يمثلون سياسة الأمير أحسن تمثيل، و سوف نتطرق من خلال هذا المقال إلى تفسير تكوين الدولة موظفين بذلك المقاربة الخلدونية لقيام الدولة.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الأمير عبد القادر، تأسيس دولة الأمير، النظام الاجتماعي، السقوط.

An attempt to understand the sociological dimension in the state of Emir Abd-el-Kader

(A sociological approach khaldunya)

Emir Abd-el-Kader is the founder of contemporary Algerian state, His experience in founding the state has impressed many intellectuals in the social science. We begin to define his experience through a historical survey that shows that the Algerians maintained their adherence to Islam and the social unity under Emir Abd-el-Kader the fall of the political apparatus that was represented in the Ottoman rules Emir Abd-el-Kader's country took its social and cultural construction into its confines and was therefore a new renaissance of Ziyani ' Kingdom."

The idea of forming a state or power was present and Emir Abd-el-Kader sought to give a new face to power by removing the representatives of the Turkish authority and resorting to real representatives of the community who represented the Prince's policy of best representation the establishment of the state is a civil servant of the state

Key words: The state, Emir Abd-el-Kader, the establishment of Prince state, the social order The fall.

تمهيد:

إن تجربة الأمير عبد القادر قد تجاوزت حدود العبقرية الشخصية و لم تكن الدولة بدلا عن بنية المجتمع كما أن الإيديولوجية الوطنية أضيق من أن تكون بديلا عن الإطار الاجتماعي- الثقافي الذي تبلورت داخله هذه التجربة, ونحن ننطلق في تحديد هذه التجربة من خلال المعاينة التاريخية التي تشهد أن الجزائريين حافظوا على انتمائهم إلى الإسلام وعلى الوحدة الاجتماعية تحت لوائه بعد سقوط الجهاز السياسي الذي كان ممثلا في الحكم العثماني, وبما أن الحضور العثماني في الجزائر لم يؤثر على البنى الاجتماعية – الثقافية إلا في إطار محدود جدا, فإن سقوط جهاز الحكم هذا سوف يترك الجزائريين وجها لوجه أمام البنية الاجتماعية الثقافية قبل دخول العثمانيين إلى الجزائر, ولذلك فانه ليس من الغريب بأن يجد العروى بأن دولة الأمير عبد القادر, أخذت داخل فضائها البناء الاجتماعي و الثقافي, و بالتالي كانت بعثا جديدا لمملكة الزيانيين.

إن هذا الفضاء الاجتماعي- الثقافي كان يتحدد سياسيا بعناصر ثلاثة أساسية هي: نهاية الحكم العثماني الذي ترك أثارا على المستوى السياسي داخل المجتمع الجزائري, وكذلك الإيديولوجية الإصلاحية التي كانت خلال تلك المرحلة، خلال تطورها في المغرب الأقصى وثالثا هو ما تبقي ثابتا في الفكر السياسي السني حول الإيديولوجية السلطانية و نؤكد على أن الهدف من تحديد هذه العناصر السياسية هو محاولة فهم تجربة الأمير.

ومن المعايير التي استقر عليها الفكر السياسي المالكي خصوصا ما نسميه حسب مفهومنا المعاصر الإيديولوجية السلطانية و التي يمكن تلخيصها في جملة واحدة هي: من اشتدت وطأته وجبت طاعته.

ففكرة تشكيل الدولة أو السلطة كانت متواجدة، و سعى الأمير إلى إعطاء وجه جديد للسلطة من خلال إبعاد ممثلي السلطة التركية و اللجوء إلى الممثلين الحقيقيين للمجتمع المحلي و الذين كانوا يمثلون سياسة الأمير أحسن تمثيل.

الوضع السياسي في المغرب العربي:

لقد خرج الباي حسن من وهران و تركها دون قيادة ولا إدارة ولا جيش، وقد تحلل الناس من كل التزام بعد سقوط النظام السياسي, وشعرت المدن بالخطر من التعدي على الحرمات و النهب للأسواق و المنازل و الخوف في الطرقات.

وقد فكر أهل المدن بالدخول في طاعة السلطان العثماني, فإذا هو بعيد عاجز عن فعل أي شيء مشغول بحروبه مع البلقان وتدخل كل من باي تونس و سلطان فاس تباعا, ولكنهما انسحبا بسرعة (**1**) و انشغل شيوخ المخزن بحماية ممتلكاتهم، و الوضعية الخطيرة التي آلت إليها المدينة دفعت بأهلها من الكراغلة و الحضر إلى الاعتراف بسلطة الحاج محي الدين, الذي قبل بتحمل مسؤولياته و أعلن الجهاد ضد الاستعمار و حافظ على النظام داخل المدن وجمع الضرائب.

وبينما كانت العناصر القيادية المكونة لمجتمع المدينة تفقد مصداقيتها فقد بدأت تتأكد تدريجيا مصداقية كبار المرابطين و القيادات التقليدية في الريف الجزائري حيث لم تقدر المدن من القيام بدورها فلأمير عبد القادر لم يكن ينتمي إلى مجتمع المدينة, كما أن أنصاره وأعوانه و النخبة و الحكام الذين استعان بهم لإدارة البلاد لم يكونوا من سكان المدن, بل إن حركتهم انطلقت من الأرياف, وقد أظهرت لنا الإحداث التاريخية أن الأمير عبد القادر، و على مناعة أسوار معسكر و تلمسان و مليانة و المدية واطمأن إلى حصانة أسوار لا تنهي نشاطه العسكري, وسقط مباشرة بعد الهجمات الفرنسية الأولى التي قادها ضده الجنرال كلوزيل، و حتى عندما تحقق مشروع بيجو, بصورة كاملة سنة1842 بسيطرته على خط المدن في منطقة التل الممتدة من قسنطينة إلى تلمسان, وعندما تحطمت أخر قلعة أسسها الأمير, فقد استمر بالمقاومة مستعملا الإمكانات الاقتصادية و القدرات العسكرية, و هذا ما يفسر لنا استمرار المقاومة مدة طويلة وهذا ما جعل بيجو, بعد أن تعرف على الواقع الجزائري, ينقل الحرب إلى الريف الأمر الذي مكنه بالفعل من القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1847(**2**).

ولكن قبل وصول بيجو إلى أحكام سيطرته على الريف الجزائري, فان الأمير عبد القادر كان قد استعمل لصالحه جميع عناصر القوة الموجودة في التحالف و التناصر بين القبائل راجع إلى العصبية و يؤكد ذلك أن الوثائق الفرنسية تفيدنا بان القبيلة في الغرب الجزائري كانت عبارة عن قوة مسلحة، بحيث أننا يمكن أن نجد في الوثائق الفرنسية اسم كل قبيلة, مرفوقا بعدد جنودها من المشاة و الفرسان الذين كان بإمكانها تجنيدهم عند الحاجة (**3**).

فقد كانت بعض القبائل تدخل في تحالف مسلح مع القبائل المجاورة في مواجهة الأخطار الخارجية بحيث كانت تتحد لتشكيل جيش قادر على الصمود لمدة طويلة, وكثيرا ما عرفت هذه التحالفات ضد العثمانيين, ونحتاج في إطار حديثنا عن القبيلة إلى الإشارة إلى العنصر الذي أثر في تجربة الأمير عبد القادر و المتعلق بالآثار التي تركها الحكم العثماني السابقة على مستوى القبيلة، بل أنواع من القبائل تختلف من حيث علاقتها بالسلطة العثمانية السابقة, وذلك من حيث وضعها الاقتصادي, كل ذلك سيؤثر على علاقتها بالأمير عبد القادر و الاستعمار.

إن قبائل الرعية كان خضوعها للسلطة العثمانية كاملا, وكانت تضمن جزءا هاما من مداخل الأيالة عن طريق الضرائب التي تفرض عليها, بينما كانت قبائل أخرى تحتفظ بحكمها الذاتي, رغم وقوعها تحت رقابة النظام العثماني وهناك نوع ثالث يتمثل في قبائل المخزن التي كانت تقوم بفرض سلطة الداي على القبائل الأخرى مقابل إعفائها من دفع الضرائب, وهناك قبائل مكونة من عائلات كبيرة وقبائل ظرفية, وقبائل مستقرة و قبائل متحالفة مع الأخرى, وقبائل موحدة أو مقسمة ذات أصل واحد أو مركبة من أصول مختلفة, وكل هذه الأنواع من القبائل كان يصعب التعرف عليها بدقة, وكان الوضع الاقتصادي لهذه القبائل يتحدد بالعلاقات بين طبقة الفلاحين و الطبقة الحاكمة وكانت الطبقة الأولى تضم القبائل التي تعمل فيها أراضي العزل و البايلك و القبائل منزوعة الأرض و سكان الجبال في منطقة التل أما الطبقة الثانية, فكانت تضم القبائل المندمجة في نظام الحكم و شيوخ القبائل المخزن المتحالفة معها والنخبة الدينية التي كانت تعيش على مدا خيل الأوقاف. يجعلنا الوضع الاقتصادي نفكر في علاقات السلطة في مجتمع الريف، و بين طبقتين الأمر الذي يعقد الوضع و يؤدي إلى تناقضات اجتماعية أكثر تعقيدا و تجعلنا نقف في مواجهة مجموعات قبلية مختلفة تمارس السلطة, وتؤثر فيها داخليا روح التنافس و الصراع، وبالوقوف على هذا التناقض السياسي والاقتصادي للقبيلة خلال هذه المرحلة, يمكننا أن نتعرف على العبقرية السياسية للأمير عبد القادر الذي استطاع أن يتعامل مع هذا الوضع المتناقض منذ الخطوات الأولي لتأسيس دولته.

تأسيس دولة الأمير:

إن بيعة الأمير عبد القادر كانت على الأقل في نظر النخبة الدينية في الريف تمثل المخرج الوحيد الذي ينقذ المجتمع الجزائري من خطر الموت المؤكد, والناتج عن الفوضى التي أعقبت سقوط الحكم العثماني فقد جاء في الخطبة الثانية, التي حررها محمود بن حوا المجاهري, أحد أفراد هذه النخبة الدينية سنة 1833 ما يلي: "...هذا ولما انقرضت الحكومة الجزائرية من سائر المغرب الأوسط واستولى العدو على مدينتي الجزائر و وهران ...وطمحت نفسه العانية إلى الاستيلاء على السهول و الجبال والتلال, وصار الناس في هرج و مرج, حيص و بيص ولا ناهي عن المنكر ولا من بعض يزجر, قام من وفقهم الله للهداية, وظهرت عليهم العناية, من رؤساء القبائل و كبرائها و وصنديد ها وزعمائها تتفاوضوا في نصب الإمام, يبايعونه علي الكتاب ة السنة".

إن هذا الوصف المعاصر لتلك المرحلة يصور لنا حالة الفوضى و الظروف الغير العادية التي تمت فيها المبايعة وميزها بروز نوعين من التحدي: الاستعمار المتوغل في البلاد, و المجتمع الذي يعيش حالة الفوضى, وهنا تظهر مهمة الامام المتمثلة في إعادة ترتيب هذه الفوضى داخل المجتمع والارتفاع به إلى مستوى مواجهة التحدي الاستعماري مع كل ما يتطلبه ذلك من قوة عسكرية و سياسية.

وقد أعد محي الدين الأرضية التي سوف يقوم عليها حكم ولده عبد القادر فيما بعد, إذ كان يرسل مقدمي الطريقة القادرية على رأس فرق مسلحة للحفاظ على الأرض و الدفاع عن الضعفاء وعن سكان المدن الساحلية الفارين من الفرنسيين و الذين كان الأعراب يقطعون عليهم الطرق وينهبونهم دون رحمة كما كان الدعاة قد أرسلوا إلى

القبائل البعيدة لإبلاغ أوامر الطريقة, وحملهم على الالتحاق بصفوف الجهاد وقد كان محي الدين يشكل مع أتباعه و حلفائه قوة سياسية و عسكرية هامة, اعترفت بها أكبر تحالف قبلي و هي قبائل الحشم, ومحترما من طرف الحضر بسبب سمعة الزاوية, وبفضل حكمته السياسية استطاع التعامل مع الأوضاع الخاصة و هو في وسط مجتمع ريفي يستجيب بسرعة لنداء السلاح, وقد نجح في إبقاء رجاله بعيدا عن جميع الثورات ضد الأتراك, حتى لا يمنحهم الفرصة لتحطيم قوته مثلما فعلوا مع الدرقاوة، و إذا أخذنا جميع عناصر القوة التي كان يتوفر عليها محيط الأمير عبد القادر مثل البيعة بعين الاعتبار فانه يتضح لنا أن هذا الأخير كان قد وظف لصالح تجربته التاريخية كل القوة الحية من أجل تنظيم المجتمع ومقاومة الاستعمار.

تعتبر مرحلة تأسيس الدولة أو المبايعة أهم إطار يسمح لنا بتصور طبيعة العلاقات داخلها كما تساعدنا من الناحية أخرى على فهم الشرعية التي كانت دولة الأمير تستند إليها في فرض النظام و مقاومة الاستعمار فقد كانت البيعة الأولي بتاريخ 22 نوفمبر 1832 خاصة من الأهل والأقارب والعلماء وأعيان غريس ثم جاءت بعدها البيعة الثانية بمعسكر حيث تقدمت القبائل المجاورة بالبيعة وبعد إتمام البيعة في معسكر أمر الأمير عبد القادر مجلس العلماء بأن يكتبوا إلى رؤساء القبائل بأمر البيعة.

ومن خلال مرحلة البيعة الثلاث نستخلص عناصر القوة التي استندت إليها شرعية الدولة, يتمثل العنصر الأول في القاعدة الاجتماعية المتمثلة في عائلته وسائر قرابته و قبيلة غريس الحشم, التي هي قبيلته وهذا ما جعلنا نعطي أهمية خاصة لشهادة معاصرة لهذه التجربة جاء فيها " لقد كان عبد القادر في مدينة معسكر, قلب بايلك وهران قويا فعلا بل كان ذا سيادة مطلقة, ذلك أن قبيلة الحشم, التي هي قبيلته كانت تضع تحت تصرفه قوة فوق قوة القبائل المعارضة لحكمه"(**4**).

إن شبكة العلاقات التي عرفها المجتمع الجزائري, من تحالفات النعرة و النصرة إضافة إلى العلاقات الجوار كلها كانت تقف لصالح الأمير عبد القادر لأنها كانت تحول دون المساس به كفرد أولا إذ أن "الاعتداء على أي فرد له قبيلة, ينتمي إليها بالنسب أو بالحلف أو بالجوار, يهدد بإشعال نار حرب أهلية شاملة "(**5**), وهذا ما يفسر لنا نجاة الأمير عبد القادر من محاولات التصفية الجسدية التي كان يخطط لها بيجو(**6**) وكذا استمرار دولته القوية تحت حماية ثغرة الأقارب ونظام الجوار.

للتحدث على القاعدة الثقافية ينبغي أن نذكر أن الذين تولوا توجيه طريقة الأمير عبد القادر في السياسة و الحكم هم العلماء, الذين جاءت بيعتهم بعد القرابة, وكان يمثلهم السادة: علي أبي طالب و مُحَّد بن عبد القادر و مُحَّد بن حوا و احمد بن التهامي و الطيب بن مختار, و مُحَّد بن عبد الله وهؤلاء العلماء هم الذين بينوا في رسائلهم إلى القبائل كفاءات الأمير ومؤهلاته, وقد اشترطوا على الأمير أن يحتكم في جميع تصرفاته لتوجيهات القران الكريم.

كما أن التزكية التي منحها العلماء للأمير عبد القادر باعتبارهم ممثلين للرأي العام عنوانا على المصداقية الدينية, التي تشكل عنصر قوة آخر لدولة الأمير.

إن العلاقات القبلية في تجربة الأمير عبد القادر كان لها اتجاه مزدوج فكما أنها حمت الأمير ووفرت له ولدولته قاعدة ارتكاز و عززت سلطته فإنها جلبت له كثيرا من الأعداء, ذلك أن نجاح دولة عبد القادر إذا أخذنا بمنطق القبيلة آنذاك, فانه يعني ارتفاع قبيلة الحشم و القبائل الحليفة لها وقبائل الجوار, إلى مركز السيادة, ولذلك فان نداء طلب البيعة قد استقبل من طرف القبائل المعنية استقبالا مختلفا فذوى التكوين الديني لبوا النداء باسم الدفاع عن العقيدة, أما الطامحون و أصحاب المصالح فقد نظروا بغيرة إلى ادعاء عبد القادر, خاصة أولئك الذين حافظوا على ومجد مستقل تحت الحكم العثماني.

وقد ظهر رفض سلطة الأمير عبد القادر في المركز, قبل أن يظهر فتي الأطراف فقد تكلم سيدي لعربي و هو قائد قوى وله تأثير مطلق على القبيلة في سهل شلف, ورفض الغامري قائد بني انجاد الطاعة وتكبر مُحَّد بن نونة, حاكم تلمسان على سلطة الأمير, أما مصطفى بن إسماعيل زعيم المخزن فقد استنكف عن الدخول في الطاعة "ولد صغير" حسب تعبيره.

لم يكن الأمير عبد القادر ليرضي باقتسام السلطة مع قوى أخرى ليس لها شرعية البيعة, لان ذلك يعني حرمانه من القبيلة التي تمثل المصدر الذي يستهدف منه قوته عسكريا و ماليا و حرمانه من الأرض التي تشكل المجال الحيوي لدولته, هذه الدولة التي كانت في بدايتها دولة الفتوحات العسكرية تتكون من خلفاء هم قادة الجيش و على رأسهم أمير المؤمنين, وانطلاقا من هذه المعطيات نهض الأمير عبد القادر مباشرة بعد الفراغ من المبايعة ليقاتل من تخلف و يحمله على سلوك الجماعة و يذكر ياكونو Hنه بعد معاهدة ديميشال قاد حملة ضد قبائل سهل الشلف و خصوصا زعيمهم سيدي العربي, وانتصر مما دفعه إلى التوجه نحو الشرق في جبهات التيطري(**7**) وكانت جميع حملاته على القبائل المتمرد على سلطته بفرض الزكاة و العشور كمظهر من مظاهر سيادة الدولة، حيث كان الهدف من اتفاقيته مع الاستعمار–كما صرح هو نفسه– إعطائه الوقت الكافي لتعزيز قوته وإخضاع القبائل الداخلية في طاعة الاستعمار ومما يؤيد هذه الفكرة اشتراطه في معاهدة ديمشال (1834) عدم التخلي عن قبائل الدوائر و الزمالة وهي من قبائل المركز كما يؤكد دماس في تقرير له بتاريخ 8 جويلية 1838 أن الأمير عبد القادر لم يعقد معاهدة التافنة إلا من أجل كسب الوقت.

النظام الإداري للدولة و الجيش:

إن ما زاد في تعزيز سلطة دولة الأمير عبد القادر هو التنظيم الإداري القبلي, الذي قامت عليه بعد توسعها, إذ قسم المقاطعات إلى دوائر وكانت هذه الدوائر تشمل على قبائل, وتحتوى كل قبيلة على بطون و عشائر, وكان على كل قبيلة قائد, وعلى كل بطن و عشيرة شيخ وبدلا أن يبحث الأمير عبد القادر على إخضاع القبائل بواسطة إذكاء روح الصراع فيما بينها مثلما كان البايلك يفعل في الماضي فانه " قام بتجميع القبائل داخل هذا الإطار الهرمي الصارم و هو اختراع هام يبرز كفاءات الأمير وتشكل فيه القبيلة قاعدة البناء "(**8**), وكان هذا التنظيم الهرمي للإدارة على أساس قبلي يسمح بسرعة المبادرة, وتدارك المواقف وتفويت الفرص على المستعمر.

ولكن يظهر أن نفس هذا التنظيم القائم على أساس القبيلة, كان ينطوي على خطورة بالنسبة للجيش الذي لم يكن فيه الجندي " يقاتل بوصفه فردا في قبيلة مجندة ككل"(**9**) وهنا تظهر أهمية فكرة تكوين جيش نظامي لدى الأمير عبد القادر, وقد عرض هذه الفكرة على رجال الدولة و أعيان الرعية وزعمائها مباشرة بعد عودته من قتال الدوائر سنة 1834 حين تمرد عليه ابن العربي, و ألب عليه من ناحيته قبائل البربر, كما تمردت القبائل البحرية واجتمعت لقتال جيش الأمير.

وقد أشار هرماسي إلى هذا المشكل حيث يقول " إن اكبر مشكلة يواجهها أمير يحكم تحالفا قبليا هو كونه معرضا في كل لحظة لأن يجد في مواجهته قوة منظمة, وذلك في وقت الذي يكون فيه هو نفسه غير متأكد من أن يجد عند الحاجة وسائل لفرض سلطة, وبالتالي فان أول شرط لقوة سلطة هذا الأمير هو أن يمتلك قوة مسلحة يتصرف فيها بالاستقلال عن القبيلة "(**10**) هذه المسالة تساعدنا على فهم سبب عجز الاستعمار قبل 184 عن إخضاع القبائل لسلطته, وذلك رغم حملاته العسكرية الكثيرة عليها ذلك أن الأمير عبد القادر مازال يحافظ على قوة جيشه النظامي الذي كان تحت تصرف خلفائه ويضمن لهم خضوع القبائل و جباية الضرائب في مقاطعتهم وإعادة القبائل المتمرد إلى الطاعة، أين اعتمد هذا الجيش فيها على سياسة الترهيب و الترغيب.

إن الأمير عبد القادر وظف عبقريته في سبيل محاربة كل عوائق الوحدة بين القبائل, وذلك بتأسيس شرعية قائمة على القاعدة الثقافية– الدينية التي تشكل قوة الاعتماد لسلطته لتحريك مجتمع كامل عن طريق التعامل مع بنية القبيلة.

ولم تكن القبائل لتخضع لسلطة لولا ملاحظته في الميدان وفي كل مكان من النتائج الطيبة للنظام الذي أسسته دولته و ذلك عندما استقرت الأمور, وبدأت القبائل تشعر بالأمن في طرق المواصلات و نقص الصراع الداخلي بينهما, والفوضى التي كانت تعاني منها, واشتغلت بما يفيدها من الزراعة و التجارة خاصة و أن الأمير كان قد حافظ على ملكية القبائل للأرض, مثلما كان عليه الأمر زمن الأتراك (**11**) كما ألغى ضريبة الحكور التي كان أحمد باي لا يزال يعمل بها في الشرق الجزائري وكانت جميع هذه العناصر كفيلة باستمالة قلوب القبائل إلى صفه.

كما عمل الأمير على تحطيم العائلات الكبيرة المعارضة و تأسيس عائلات جديدة تعترف بنفوذه ولا تملك سلطة قديمة و متجذرة تشكل خطر عليه, لم يحارب فرنسا بل حارب الارستقراطية الوراثية في بلاده وقد أشار توكفيل إلى خطورة دولة الأمير عبد القادر " لا يمكن الثقة بالماضي و الاعتقاد أن هذه القوة بعد إشعاعها ستنطفئ مثل الأخريات بل يجب الخوف من أن يكون عبد القادر يعمل على تأسيس لدى العرب المحيطون بنا سلطة أكثر مركزية و نشاط وقوة و تنظيما من التي تعاقبت على هذه البقعة منذ قرون, يجب ألا تترك له الفرصة لتحقيق هذا العمل المخيف"(**12**).

بعد تفطن الأمير عبد القادر لأهمية الجيش النظامي الذي لا يعتمد على التجمعات القبلية بل تذوب فيها كل القبائل, وقد اختار رؤساء الجند من ذوي الشخصية القوية, وفي أغلبيتهم ينتمون إلى عائلات كبيرة نظرا للطبيعة التكوينية للمجتمع، و الأهمية التي يحتلها زعماء القبائل و الشخصية الكارزماتية التي يمثلونها للإفراد, كما استعان بمدربين أوروبيين لتدريب جنوده على الفنون الحربية الحديثة واعتماده على خزينة الدولة في دفع رواتب جنوده مما يدعم و جودها في أذهانهم ويقلل الارتباط القبلي القوي.

إعتمد في مقاومته على عمليات عسكرية الريفية القليلة العدد وعدم التمركز في منطقة واحدة حتى لا يكون فريسة سهلة للجيش الفرنسي وقد أشار بيجو إلى طبيعته المتنقلة و صعوبة تحديد موقعه ومما سهل تحركه اعتماده على نقاط تمويل تتولى مهمتها قبائل معينة هذا الأمر الذي تفطنت له المصادر الفرنسية فيما بعد ومن أهم المعارك التي أعطت وجود الجيش الأمير تذكر معركة المقطع سنة 1835 و التي أدت إلى العزل و أما المعركة الثانية فهي معركة سيدي إبراهيم و التي انتهت بانتصار الأمير و أسر جنود فرنسيين .

أما بالنسبة للجانب الدبلوماسي تحصل بعد مفاوضات صعبة على معاهدتين بارزتين, الأولى هي معاهدة دي مشال التي أبرمت في 26 فبراير 1834 و قد طلبها القائد الفرنسي نظرا للصعوبات التي واجهته وأهم ما يميزها الاعتراف بعبد القادر كأمير للمؤمنين (العرب) مع منحه السيطرة التجارية في أرزيو وقد إشتغل الإقطاعيون في منطقة وهران هذه الإتفاقية للإقتراب من فرنسا وهم الملاك الكبار و العسكريون من المخزن, حيث شكلوا رابطة تزعمها مصطفي بن إسماعيل و الغماري وقدور بن مخفي وسيد العربي وأعربوا عن إستعدادهم لمحاربة الأمير, وتعتبر معركة "محارز" التي وقعت 1834 و كذلك معركة "مينة" الحد الذي وحد الإمارة الجديدة وفرض سيطرة الأمير(**13**) ويعتبر إنتصار الأمير على أتباع الباي نقطة تحول و بداية وضع جديد برزت فيه الشرفة أما المعاهدة الثانية تمت في 30 ماي 1837 حيث إعترف فيها بيجو للأمير باستقلال جزئيين من مساحة الجزائر آنذاك.

إستغل الأمير عبد القادر هذه الهدنة لتوسيع و تنظيم دولته بفضل جيش قوى مكنة من فرض سيطرته على عدة مناطق, ثم دعم العمل العسكري الواسع بإقصاء التمايز بين قبائل الرعية و قبائل المخزن. نلاحظ سعي الأمير إلى توحيد المناطق التي يسيطر عليها و القضاء على معارضيه بصفة نهائية, الوقت لم يكن لصالحه واستمرار المعاهدة جعل الأمير يفقد مكانته أمام مواطنيه, إنتهت في أوت 1839 بإعلان الجهاد(**14**).

السقوط:

أشارت التقارير العسكرية إلى دور الأمير و أكدت إعاقته لإنتشار الأوروبيين في الجزائر, و قد تفطن الجنرال بيجو لخطورته " يجب أن تهاجموا القائد والقومية العربية في حليها, يجب القضاء على هذه القومية و على قوة الأمير عبد القادر وإلا فإنكم لن تحققوا شيئا في إفريقيا "(**15**).

حرض بيجو جيوشه على أن تجعل همتها في إستعمال ما تتلاشي به قوة الأمير و تزعزع أركان (قوته) و دولته, فانتهج سياسة الأرض المحروقة و عمليات النهب ضد القبائل الثائرة, وأكد أنه لا يجب متابعة العرب و إنما منعهم من الزرع و الحصاد و يظهر أن هذا الأخير توصل إلى فهم بنية الريف الجزائري والقبيلة بصورة خاصة, إذ نلاحظ أن هذه الأخيرة تكون أكثر صلابة في أيديها و لذلك رأي أن إخضاع هذه القبائل يعتمد على الاستلاء على الأراضي, ثم وضع الحاميات العسكرية بها.

يقول برنيز" إن خطة بيجو كانت تعمل على أن تنزع من الأمير عبد القادر مواقع القوة وذلك بسحق جميع القبائل المتمردة وجلبها إلى صف الاستعمار بطريقة المصلحة "(**16**) وفي مراسلة له مع وزير الحربية بتاريخ 09 مارس 1842, أوضح بيجو أن سياسته تعتمد على إقناع القبائل بأن حرب عبد القادر قضية يائسة, وذلك بغرض أن يدركها الوهن و القنوط و تستسلم للمستعمر(**17**).

وظهرت فتوى ليون روس ضد الجهاد في الجزائر سنة 1842, و ترويجها بين القبائل في هذه المرحلة كان يدخل في إطار إضعاف الروح المعنوية للقبيلة وكسبها لصف الاستعمار، حيث حرص بيجو سنة 1845 على ضمان الأمن و الاستقرار في الريف الجزائري لصالح الاستيطان, ولمنع ظهور خطر الثورات المسلحة و إضعاف الروح القتالية لدي القبائل, وتفكيك عوامل التماسك بينها وتغير عاداتها.

بدأت مقاومة الأمير عبد القادر تتناقص بعد سقوط و استلاء الجيش الفرنسي على الزمالة وخضوع القبيلة للاستعمار بعد أن أنهكها الترحال وصارت تعيش في ضيق بإنتشار الجيوش الفرنسية، فبدأت القبيلة تتخلي عن مساندة الأمير عبد القادر, حتى أن قبيلة أولاد سيدي الشيخ توسلت إليه سنة 1847 أن يرحل عن أرضها خوفا من سيطرة الاستعمار.

وتذكر المصادر أن آخر قبيلة ظلت وفية للأمير عبد القادر وبقيت تحت سلطته هي قبيلة المسيرة غسماد التي لجأ إليها, و وقعت على أرضها آخر معركة ضد الاستعمار وانتهى الأمر باستسلام هذه القبيلة واستسلام الأمير عبد القادر لقوات لامورسييو 1847 بعد 17 سنة من المقاومة.

الجانب الثقافي :

كان واعيا بأهمية الثقافة في بناء شخصية الأفراد و واعيا لدورها المصيري, فأقام في المدن و القرى و المداشر مدارس للتربية و التعليم وخصص منحا لطلبة, ويعتبر أول المساهمين في المقاومة، ففي مدينة تلمسان وحدها أيام حكمه وجدت خمسون مدرسة ابتدائية و معهدان كبيران للتعليم الثانوي و العالي وهما مدرسة الجامع الأعظم و مدرسة أولاد الأمان, وقد كانت تمنح جوائز تحت إشرافه(**18**).

وقد أشار مرسال ايمرت إلى قيمة الوحدة الثقافية و الروحية لجزائر الأمير عبد القادر حتى و إن كان تعليم شفهي على أساس قراني و الثقافة الإسلامية، التي من خلالها سعى الأمير عبد القادر إلى تحقيق وحدة أو بشكل أدق تجمع في إطار دولة مستقلة وبطبيعة الحال مسلمة بإعتبار أن العامة مسلمة.

و يعترف الأمير نفسه بأهمية العلم و الثقافة " كنت أشعر شعورا قويا بأهمية العلم بدرجة أنني في مرات عديدة عفوت عن بعض الطلبة الذين استحقوا الموت لابد من وقت طويل في بلادنا لإعداد عالم حقيقي الأمر الذي لم أجرؤ معه على القضاء في يوم واحد على ثمرة زمن طويل و شاق"(**19**).

كما كان حرصا على الكتب و حدد عقوبة لكل من تسول له نفسه إتلاف الكتب, حتى أن الجنود أصبحوا هم أنفسهم يحرصون على إحضار الكتب و المخطوطات للأمير, ولم تتوقف مساهمة الأمير على هذا الجانب فقط، بل عرفت رسائله طريقها إلى أقطاب كثيرة, كما حارب الخرافات و الفكر الغيبي المسيطر على الأهالي, وقد إستغل في حربه ضد الدرقاوة ليظهر بطلان هذا الفكر و جعل جنوده يكتشفون ذلك بأنفسهم وركز على الظهور للآخرين في شكله الإنساني, كقائد متفتح على التطورات التي جاءت بها فرنسا, وسعى إلى الربط بين الفكر العلمي و الديني بالعودة إلى السنة الأولى (سلفي محدد).

نجحت جهود الأمير في نشر التعليم و العناية بالكتب بالرغم من محدوديتها الزمنية, وعلى الرغم من أنها لم تستفد من نعمة الأمن إلا في فترتين ساد فيهما الهدوء و السلم, كانت الأولى إثر عقد معاهدة ديمشال ودامت من 1834- 1836, أما الثانية فقد أعقبت عقد معاهدة التافنة و إستمرت من 1837-1839 وشهد الفرنسيون أنفسهم بذلك.

البعد الإصلاحي في تجربة الأمير:

تميزت تجربة الأمير في بناء الدولة الوطنية ببعد إصلاحي عميق ومتعدد الجوانب, وساهمت جهود الأمير في تغير الأوضاع الاجتماعية و السياسية و الثقافية, بدأها بالدعوة إلى الوحدة بين القبائل وإحياء روح الجهاد, ثم وضع القوانين و فرض النظام توجه بنشر العدل و التعليم و الإصلاح الأخلاق العامة كان الأمير عبد القادر لا يفتأ يرد على مسامع أتباعه و أفراد رعيته عملية الإصلاح في المجتمع.

إن توجهات الأمير الإصلاحية جعلته يعيد النظر في العلاقات الاجتماعية القديمة, ويقوم لتصفية التمايزات التقليدية وفي سبيل ذلك حاول إزالة كل العوائق التي كانت تحول دون إقامة مجتمع جديد على أسس المساواة في الحقوق و الوجبات بين القبائل والخضوع إلى سلطة مركزية تقوم على شورى و العدل, كانت أول خطوات الأمير في إصلاح الوضع قبل إرساء مؤسسات الدولة إلغاء الامتيازات التي كانت قبائل المخزن تتمتع بها, وسوى بينها وبين بقية القبائل، ورغم نقمة الأرستقراطية الإقطاعية العسكرية التي فقدت مواقعها التقليدية, نجح الأمير في سنوات معدودة في إرساء قواعد نظام إداري جديد يختلف جذريا عن التنظيم العثماني لأنه لم يكرس فيه الفوارق الجهوية و القبلية، ولم يسند المناصب إلا للعناصر الكفؤة, وأسقط الضرائب الكثيرة وألغى الحقوق الإقطاعية وألزم جميع أفراد رعيته بإحالة الخلافات إلى سلطته.

أما في سياق الحياة العامة في دولة الأمير, فقد فرض إحترام أوامر ونواهي الشرع الإسلامي وأكد لكتاب سيرته من العرب و الأوروبيين أنه " حرم الخمر ولعب القمار تحريما شاملا لحرمتهما في الدين" (**20**) وذكر أن أنماط السلوك تحسنت في البلاد التي كانت تحت سلطة, وتم القضاء على البغاء وتحريم إستخدام الرجال للذهب و الفضة في تزيين ثيابهم, ولم يسمح لهم بذلك إلا في السلاح و في عدة الخيل.

لقد ترك الأمير توجهات الإصلاحية و الأخلاقية مآثر شخصية تميز بها أمام رعيته, فكان نموذجا للقائد الذي يأخذ نفسه بالعزم قبل غيره, وقبل أن يأمر العامة بالزهد و التقشف و الإستعداد للجهاد و المقاومة بدأ بنفسه وأمر إخوته و أعمامه بخلع البرانس الباذخة وذكرهم بأن جنة تحت ظلال السيوف.

خاتمة:

من خلال هذا العرض لدولة الأمير عبد القادر، نلاحظ تأكيد سلطة سياسية مركزية الى جانب تطور الادارة، كما نستطيع القول أن تاريخ الدولة يتميز منذ أصولها بمنطق تعددية المجالات، انها نزعة ثقيلة تلاحظ على المدى الطويل، فالدولة في عهد الامير عبد القادر فرضت نفسها من خلال وظائفها (الجيش، الشرطة، العدالة...الخ)، و الوظائف هذه تمارس في مرحلة الأزمات – الحرب – و هي التي سمحت للدولة بتثبيت نفسها كوحدة سياسية منذ القرون الماضية، و كذلك وظائف مازالت مركزية حتى اليوم، و الى جانب هذه الوظائف السيادية هناك وظائف أخرى أهمها تأمين الانصهار الاجتماعي، هذه الأخيرة سمحت بتقليص الاقصاء الاجتماعي و ضم الأفراد في المجتمع، و بذلك أخذت الدولة الشكل المعروف.

قائمة المراجع:

1- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1992 ص168.

2- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات و أفاق، دار الغرب الإسلامي, لبنان, 2000، ص ص 109-112.

3- La voix(N), Les groupements indigènes, in REV- AFR, N°43, 1958, pp 312-313.

4- Warnier(A), L'Algérie devant l'Empereur, Ed Challamel, paris, 1865, pp 30-33.

5- الجابري محمد عابد, العقل السياسي العربي, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1988 ص 82.

6- Germain Roger, La politique Indigène de Bugeaud, Ed La Rose Paris 1955 p 47.

7- Yacono Xavier, La colonisation des pleines de chlef, Alger, 2 vol, Alger imprimerie Imbert, 1955, p55.

8- Boyer Pierre, L'évolution de L'Algérie médiane, Alger, 1960, P86.

9- الجابري محمد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص234-235.

10-Hermassi El Baki, Etat et société au Maghreb, Etude comparative, Paris 1953, P57.

11-La voix(N), Les groupements indigènes, op.cit. P39.

12-De Tocqueville Alexis, Ecrits et Discours politique, Vol. III, des œuvres complètes, édit Gallimard, Paris, PP.222-224.

13-الاشرف مصطفي، الجزائر الأمة و المجتمع، تر: حنفي عيسي، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007، ص ص 55-56 .

14-AGERON Charles Robert, Histoire de l'Algérie, contemporaine (1830-1979), presse universitaire de France. 7eme édition, 1980, P15.

15-قداش محفوظ، الأمير عبد القادر, وزارة الإعلام والثقافة, 1979، ص 43.

16-BRUNO Etienne, L'Algérie culture et révolution, édition seuil, paris, 1977 p229.

17-GERMAIN Roger, Op.cit, P50.

18-نور سليمان، الأدب الجزائري في رحاب الرفض و التحرر، دار العلم للملايين، بيروت 1981، ص 128.

19-قداش محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 61.

20-قداش محفوظ، الأمير عبد القادر سلسلة عالم الفن والثقافة، وزارة الإعلام و الثقافة ماي1974، ص ص 50-51.